الفصل الثاني

الارتقاء والمواءمة

obeikandl.com

يمر العالم ومعه مسيرة الفكر البشري ، بمنعطف حاد وخطير ، يُتوقع له أن يؤثر على تلك المسيرة خلال القرن الجديد ، ولقد مرت الإنسانية بمنعطفات شبيهة طيلة تاريخها الممتد ، وهي دائماً كانت تخرج من تلك المنعطفات ، مرات بمكاسب ، ومرات بخسائر ، وثمة علاقة ارتباط عضوي بين التطورات المادية ، والحركات الفكرية في التاريخ الإنساني ، والتقييم الموضوعي لحركة التاريخ الإنساني ، تُنبئ عن تلك العلاقة العضوية ، وتؤكد على أن تلك العلاقة ليست في اتجاه واحد ، بل هي تتم في اتجاهين متضادين ، فالتطورات المادية كانت دائماً نتيجة لحركات وانتفاضات فكرية ، كما كانت الأخيرة في ذات الوقت نتيجة لفورانات مادية جارفة وهكذا كان التاريخ الإنساني ، حلقات مترابطة ، تأخذ من بعضها لتعطي البعض الآخر ، في حركة دائبة .

وخلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم ، برزت حزمة من المستجدات ، كانت بمثابة التحديات التي دفعت بالعالم إلى تعاريج ذلك المنعطف ، وتتمثل تلك المستجدات في الآتي :

أولاً : التطورات التقنية المتلاحقة :

بالفعل هناك نشاط ملحوظ في الابتكارات والاختراعات ذات الطابع التقني ويمكن القول بأن تلك التطورات ، هي المحور الرئيسي والمحرك الأساسي لدفع البشرية في اتجاه المنعطف الذي وصلت إليه في الوقت الراهن ، وقد سحب ذلك التطور التقني والتقدم الفني سماته على هذه الحقبة من التاريخ البشري ، فنصبح على ثورة الاتصالات ، ونمسي على ثورة المعلومات ، ونبيت على شبكات الاتصالات ، والمعلومات العابرة للقارات .

ثانياً : طوفان المعلومات :

تولّد تلقائياً عن التطورات التقنية المتلاحقة ، طوفان جارف من المعلومات منها القيّم ومنها الغث ، وبات الناس في حيرة من أمرهم ، كيف يُقدّر لهم ملاحقة تلك التطورات ، ومتابعة المجريات ، وأنشغل البال وشرد الفكر .

ثالثاً : اختراق الحدود ، وسيولة الإعلام :

طوفان المعلومات الجارف ، نتج عنه فيضانات عارمة من العلوم والمعارف والفنون والأخبار ، اجتاحت الحدود ، واخترقت الحدود ، ولم يعد في استطاعة أية دولة أن تقيم بين مواطنيها وبين تلك الفيضانات حواجز أو جسوراً ، وأصبح المواطن في نهاية المطاف ، بما يملك من قدرات عقلية ، وتكوينات فكرية ، هو المعيار الوحيد للحكم على تلك المعلومات ، وبالتالي قبولها من عدمه .

رابعاً : انهيار الأيديولوجية الشيوعية :

تصادف أن زامن هذه التطورات العلمية في حقل الاتصال ، تطور سياسي عالمي خطير ، لعله الأخطر بعد الحرب العالمية الثانية ، هو انهيار ما سمي تجاوزاً بالأيديولوجية الشيوعية ، التي كانت خليطاً غير متجانس من أفكار إلحادية شاردة لماركس وإنجليز ، ومن جاء بعدهما مثل لينين وتابعيه وعليه ولأسباب عديدة — لا مجال للخوض فيها — انتهت نظرياً تلك الأيديولوجية ، التي لم توضع أبداً على أرض الواقع ، وتحوّلت إلى تراث فكري مشوّه ، يدرّس كجزء من تاريخ الفكر الإنساني .

خامساً : انهيار النظم الشمولية في الاتحاد السوفياتي ، وشرق أوربا :

وعلى المستوى النظمي ، انهار الاتحاد السوفياتي ومعه النظم الشمولية في شرق أوربا التي اعتبرت تطبيقاً للأيديولوجية الشيوعية ، وكان ذلك يعني الكثير، على مستوى العلاقات الدولية والنظام الدولي العالمي ، والصراع السياسي والفكري بين دول العالم .

تطورات تقنية متلاحقة ، تُشقي الإنسان بقدر ما تُسعده ، ووفرة بل تخمة من معلومات ، معظمها تافه مبتذل ، وقليلها قيم محترم ، ووسائل اتصال متطورة ، اخترقت الحدود وتجاوزت خصوصية القيم وذاتية المبادئ والمثل ، وانهارت معها نظريات السيادة البائدة ، وفلسفات تتهاوى ، وأفكار تتبخر ، ونظم تنهار ، وحكومات تتصدع ، وصرنا نرقب في ذهول ، لا نكاد نرى شيئاً ، فلقد ذهبت الألوان مع حاسة الفرز البصري ، ونسترق السمع ، فلا نكاد نسمع شيئاً ، واختلطت الأصوات ، ولم تعد تجدي حاسة الاستشعار والتمييز السمعي ، فليس هناك إلا صوت واحد ، هو هتاف أصحاب العولمة ، والمعجبين بالكلمة في كل أنحاء العالم .

لقد كانت نتائج ما تقدم مفزعة ، مخيفة ، فالمتأمل لتلك التطورات ، البصير بعواقبها ، عكف على رصد العواقب ، والتحسب للنتائج ، ولكن ماذا كانت النتائج ! .

سادساً : طغيان الفكر المادي ، والترويج للصراع الاقتصادي الشرس :

لقد كانت النتيجة المفزعة المتوقعة ، هي طغيان الفكر المادي ، ومفاد ذلك الفكر وخلاصته ، هو التخطيط لزيادة ثروة الغني ، ومواصلة تقدمه وتطوره ، حتى ولو كان على حساب الفقير الذي يزداد فقراً وتخلفاً ، وتمثلت أهم آليات هذا الفكر في ما عرف بتحرير التجارة

، وإزالة الحدود والقيود المفروضة على المنتجات والسلع ، ومن نتائج ذلك أن تزداد الدول الصناعية ذات القلاع الإنتاجية العملاقة ثراءً ونفوذاً وفي المقابل تتوقف معظم المصانع القائمة بالدول المتخلفة ، لعجزها عن تصريف منتجاتها حتى في بلادها ، بالإضافة إلى الصراع والتنافس المتوقع بين الدول الصناعية الغنية ، على الأسواق لتصريف منتجاتها ، ولسوف يكتوي العالم مرة أخرى بنيران هذا التنافس الشرس ، الذي يعيد إلى الأذهان المد الأوربي والخروج العظيم الذي حدث في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

سابعاً : اتهام كل من لا يشارك في هذه الفوضى الفكرية بالتخلف :

لقد اعتاد المروّجون لأفكار العولمة وما صاحبها ، اتهام كل من لا يشارك في التطورات الأخيرة ، ويزكيها ويثني عليها ، بأنه متخلف ، وغير مواكب لركب الحضارة والتقدم ! وهناك الكثيرون الذين عكفوا على دراسة التطورات الأخيرة وتمحيصها ، ومما لا شك فيه أن هذه التطورات — وكما سبق الإيضاح — ستحقق مصالح كثير من الدول ، وستُلحق الضرر بدول أخرى ، ومن ثم فهي تطورات ليست إيجابية في كليّتها ، وليست سلبية في كليتها .

ثامناً : اكتساب الفلسفة الفردية بريقاً وجاذبية :

اعتبر البعض ، أن انهيار الأيديولوجية الاشتراكية ، والنظم السياسية المطبّقة لها في الاتحاد السوفياتي ، ودول شرق أوربا ، انتصاراً للفلسفة الفردية ، ونظمها السياسية في الولايات المتحدة ودول غرب أوربا ، ولكن الأمريكيين والأوربيين الذين يتحرّون الدقة والموضوعية في تقييم التطورات الأخيرة ، يوقنون أن الأمر ليس كذلك ، انطلاقاً من علمهم اليقيني بأن فلسفتهم مصابة بعاهات مزمنة لا يفلح معها علاج ، ونظمهم السياسية موبوءة

، ولن يجدي معها تعقيم ، وبالرغم مما تقدم ، فإن الرائج لدى العامة والمتعلمين ، أن الفلسفة الفردية ، قد قهرت الفلسفة الشمولية ، عدوها اللدود ومن ثم فقد أصبحت أكثر بريقاً وجاذبية ! .

تاسعاً : انتعاش ظاهرة التغرّب :

انطلاقاً من البريق والجاذبية ، التي اكتسبتها الأيديولوجية الفردية ، نظرية ونظاماً ، تسنّى لها استقطاب عقول وأفئدة الكثير من أدعياء الفكر ، الذين هجروا بيئاتهم الفكرية ، وانجرفوا إلى تلك الأيديولوجية مبهورين ، وأصبح من المعتاد أن نجد فلسفات بدون فلاسفة ، وعقائد بدون معتنقين ، وازدهرت ظاهرة التغرّب مرة أخرى ، وتبارت الأقلام وتنافست في سبيل نقل فلسفات الغرب ، وأنماط سلوكهم ، وطرق معيشتهم ، فهي الطريق لمن أراد أن يتقدم أو يتطور ! .

ولم نكن نحن المسلمين بمنأى عن هذا المنعطف الخطير ، فقد انغمس كثير من مفكرينا في هذه الفوضى الفكرية ، والمعارف اللامعيارية ، وتمرّدنا على تراثنا الفكري وماضينا الحضاري ، ولم يتورع البعض في أن يجعل من ذلك التراث الفكري ، والماضي الحضاري مادةً للتندّر ومثاراً للسخرية ولم يكن ذلك التراث الخصب عقيماً أو معيباً ، ولكن كان العيب فينا ، فلم نقدّر تراثنا حق قدره ، ولم نحترمه كما ينبغي ، ولم نحافظ عليه ، بالتجديد والتطوير ، ومواكبة العصر ، وسبب ذلك أننا لم نعد نفهم ذلك التراث ، الذي أصبح بالنسبة للغة عصرنا – السطحية الضحلة — أعجمياً ! .

والآن ، ليس أمامنا إلاّ أمرين :

الأمر الأول : أن نرتقي بمستوى تفكيرنا ، وننتشله مما انجرف إليه ، وتورط فيه من فكر دخيل ، أنسانا ماضينا ، وأفسد علاقتنا به ، وجعله غريباً علينا ، ونحن عليه دخلاء ، ونعدّ تفكيرنا ونؤهّله للخوض مرةً أخرى في الفكر الإسلامي ، أصلنا الثابت .

الأمر الثاني : أن نعمد إلى تطوير فكرنا الإسلامي ، وننقيه مما يحول بينه وبين التعامل مع الحياة العصرية ، بتفاعلاتها وتداخلاتها ومستجداتها ، والقفز إلى حلبة الصراع الدائر بين الأفكار ، ودحض تلك الأفكار الهشّة .

إن الأمرين ، لابد أن يلتقيا في نقطة بينهما ، وهذه النقطة هي منطلق الفكر الإسلامي المعاصر إلى السيادة والازدهار .

في هذا الفصل نحاول مناقشة محوري إشكالية الفكر الإسلامي المعاصر وهما :

أولاً : محور الارتقاء بفكر المفكر المعاصر ، عقلاً ومنهجاً إلى مستوى الفكر الإسلامي .

ثانياً : محور المواءمة بين الفكر الإسلامي وبين الواقع المعاصر .

وهذه المحاولة تأتي من خلال مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول : الارتقاء .

المبحث الثاني : المواءمة .

obeikandi.com

المبحث الأول

الارتقـــاء

الوضع الراهن الذي يمر به الفكر الإسلامي في حاجة إلى وقفة ، وهـذه الوقفـة هـي للتأمـل ووصف المشكلة ، ثم هي كذلك لتلمّس سبُل الخروج منها ولكن كيف بزغت هذه المشكلة ؟ وكيف تفاقمت ؟ إلى أن وصلت إلى وضعها الراهن ، نوضح ذلك من خلال الآتي :

أولاً : كيف تفاقمت أزمة الفكر الإسلامي ؟ :

في حياة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ، اكتمل واجتمـع عنـصري الـدين الإسـلامي ، كتاب الله [القرآن الكريم] وسنة رسوله الأمين [السنة النبويـة المطهـرة] وخـلال هـذه الفترة العظيمة من التاريخ الإسلامي ، لم يكن " للاختلاف أو التعارض في المسائل الدينيـة مجال ، مادام الأصل الذي يُرجع إليه عند التحاكم معلوماً "[1] ، وقد قـال الله تعـالى " فـإن تنازعتم في شـيء فـردوّه إلى الله والى الرسـول "[2] وقـال الله تعـالى " ومـا اختلفـتم في شـيء فحكمه إلى الله "[3] ، كما قال الله تعالى " ونزّلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شـيء "[4] ، وقـال الله تعالى " ما فرّطنا في الكتـاب مـن شيء "[5] ، وقال الله تعالى " وأنزلنا إليك الـذكر لتـبين للناس ما نُزّل إليهم "[6] ، وقال الله تعالى " إن أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس

[1]. السيد سابق ، فقه السنة ، مرجع سابق ، المجلد الأول ، ص ص ٨-٩ .
[2]. سورة النساء : ٥٩ .
[3]. سورة الشورى : ١٠ .
[4]. سورة النحل : ٨٩ .
[5]. سورة الأنعام : ٣٨ .
[6]. سورة النحل : ٤٤ .

obeikandi.com

بما أراك الله "[1] ، وقال الله تعالى " اليوم أكملت لكم دينكم وأتمت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً "[2] ، وقال الله تعالى " فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلّموا تسليماً " .[3]

على هدي الرسول الأعظم ، سار خلفاؤه الراشدون من بعده " ومن بعدهم من القرون المشهود لها بالخير والصلاح ، ولم يقع بينهم اختلاف ، إلاّ في مسائل معدودة ، كان مرجعه التفاوت في فهم النصوص ، وأن بعضهم كان يعلم منها ما يخفى على البعض الآخر " .[4]

وفي مرحلة تالية ، أُغلق باب الاجتهاد ، وألف الناس التقليد والمحاكاة ، وفقدوا الاهتداء بالكتاب والسنة " وصارت الشريعة هي أقوال الفقهاء ، وأقوال الفقهاء هي الشريعة ، واعتُبر كل من يخرج على أقوال الفقهاء مبتدعاً ، لا يوثق بأقواله ، ولا يعتد بفتاويه "[5] ، واتسمت هذه الفترة بثلاثة خصائص ، تمثلت في الآتي :

العكوف على التقليد والمحاكاة .

فقدان الهداية بالكتاب والسنة .

إغلاق باب الاجتهاد .

---

[1]. سورة النساء : ١٠٥ .
[2]. سورة المائدة : ٣ .
[3]. سورة النساء : ٦٦ .
[4]. السيد سابق ، فقه السنة ، مرجع سابق ، المجلد الأول ، ص٩ .
[5]. المرجع السابق ، ص ١٠ .

obeikandi.com

وترتب على المرحلة السابقة ، بخصائصها الثلاثة ما يلي[1] :

– تفرّق الأمة الإسلامية إلى شيَع وأحزاب .

– انتشار البدع ، واختفاء معالم السنن ، وجمود الحركة العقلية ، ووقف النشاط الفكري وضياع الاستقلال العلمي .

– ضعف شخصية الأمة ، وإفقادها الحياة المنتجة ، والقعود بها عن السير والنهوض .

– تسلل الدخلاء إلى صميم الإسلام .

وهكذا فقد " انتهى الأمر بالتشريع الإسلامي الذي نظم الله به حياة الناس جميعاً ، وجعله سلاحاً لمعاشهم ومعادهم ، إلى أن أصبح الاشتغال به مفسدة للعقل والقلب ومضيعة للوقت ، لا يفيد في دين الله ، ولا ينظم من حياة الناس " .[2]

توقف العطاء والاجتهاد في الإسلام عند هذا الحد ، وكفّ الفكر الإسلامي عن التعامل والتفاعل مع الحياة ، التي تعجّ بالحركة والنشاط من حوله ، في ذات الوقت كانت أوربا قد بدأت تفيق من سباتها العميق في عصورها الدامسة [العصور الوسيطة] وبدأت عصور نهضتها وتقدمها ، والتي أطلق عليها فملاً [عصر النهضة] وأطلقت العنان لفكرها الذي ظل مكبلاً لمدة ألف عام ، فانطلق نهماً شغوفاً ينشد التطور ، ويتوق إلى التقدم ، وقد كان لذلك الفكر ما أراد ، وولج بأوربا إلى عالم جديد في فكره وحياته .

1. المرجع السابق ، نفس الصفحة .
2. المرجع السابق ، نفس الصفحة .

وعندما تيقظ المسلمون ، وقع بصرهم على ما وصلت إليه أوربا ، وما حققته من تقدم وتطور ، فانبهروا بما شهدوا ، وأخذهم ما رأوا ، وانقسم المسلمون على أنفسهم فريقين :

الفريق الأول : انطلقوا دون روية ، واندفعوا دون تعقل ، آمّين مجتمع أوربا الجديد " يسلكون سبيله ، ويقلدونه في خيره وشره ، وحلوه ومره "[1] ولم يتوان أعضاء هذا الفريق عن العمل على نقل الأفكار والفلسفات والتشريعات والنظم وأنماط الحياة بكل ما لها وما عليها ، ولم تلبث أنماط الحياة الغربية ، أن هيمنت على كافة نواحي الحياة في المجتمعات المسلمة وبدأت تلك المجتمعات تعاني الأمرّين ، وكادت صلاتها بماضيها تتبدد وروابطها بتراثها تتقطع .

الفريق الثاني : تجمدوا في مكانهم ، " وانطوا على أنفسهم "[2] ، وعكفوا على مواصلة البحث فيما لا طائل من ورائه ولا جدوى ، وانقطعوا عن المشاركة في مستجدات الحياة ومتغيراتها ، وإذا بهم يقدمون برهاناً ساطعاً على أن شريعة الإسلام لا تجاري التطور ، ولا تتمشى مع الزمن ، وكان من شأن هذا البرهان أن يؤدي إلى نتيجتين أحلاهما مُرة :

– النتيجة الأولى : أصبح اللجوء إلى الأيديولوجيات والفلسفات الدخيلة أمراً مبرَّراً منطقياً ، بل أصبح إحدى الضرورات ، لإنقاذ المجتمع المسلم من التخلف والجهل .

– النتيجة الثانية : لم يعد التفرنج والتغرُّب الفكري والسلوكي عاراً على المسلمين ، بل أصبح مدعاة للفخر والاعتزاز ، حيث أن المتفرنجين والمتغربين فكرياً وسلوكياً ، تمكنوا من إقناع أنفسهم ، وإقناع غيرهم ، بأنهم منقذو هذه الأمة ورواد تقدمها .

---

[1] المرجع السابق ، ص ١١ .
[2] المرجع السابق ، نفس الصفحة .

وانتهى الأمر بالفكر الإسلامي إلى وضعية مؤسفة ، تبلورت في الآتي :

التحول عن القضايا الكلية والأصول العامة ، إلى المسائل الفرعية التافهة ، ورسخ في ذهن المتفتحين من علماء المسلمين ، أن الفكر الإسلامي والبحث في قضاياه لم يعد إلاّ من قبيل إضاعة الوقت والجهد ، وانصرف الكثيرون إلى أمور أخرى أجدى نفعاً .

في هذا الجو المعتم الموبوء بالتخلف والانحطاط ، تسلّل الدخلاء من مرضى القلوب والعقول إلى صفوف المفكرين المسلمين ، ومعهم أفكار دخيلة على الإسلام ، وقد ساعد ذلك على الإساءة إلى الدين الإسلامي ، وطريقة تعامله مع قضايا العصر ومستجدات التطور .

أغلق باب الاجتهاد في الإسلام ، ولم يعد أحد يملك الجرأة على التجديد ، وواصل الجامدون الانكفاء على ما افرزه الدخلاء .

قيام الدول الأجنبية — الغربية والشرقية — ببث أيديولوجيات دخيلة على المجتمعات المسلمة ، وأقرنت ذلك بحملة دعائية شرسة ، تصف التراث الإسلامي بالعقم ، وتجرده من صلاحيته للتطبيق كأيديولوجية ونظام .

تشجيع حكومات الدول الإسلامية لحركات النقل من الخارج ، وتشجيع المفكرين على استيراد تلك الأفكار والترويج لها ، ووضعها موضع التطبيق .

ثانياً : أزمة الفكر الإسلامي فيما يتعلق بالسياسة والحكم :

سبق لنا في موضع سابق أن أوضحنا كيف تعامل القرآن والسنة مع الظاهرة السياسية وكيف جاء الفكر البشري إزاء هذه الظاهرة ، قميئاً هزيلاً ، يموج بالاضطراب ، ويتصف في

كثير من الأحيان بالغموض ، وقد اتسم الفكر الإسلامي فيما يتعلق بالسياسة والحكم بنفس السمات التي اتسم بها الفكر الإسلامي عموماً ، والتي فرغنا لتوّنا من رصدها ، ونظراً لاختصاصه بإحدى أهم جوانب الحياة الإنسانية فقد تفرد ببعض السمات التي ترى من الضروري تناولها :

لقد أقدم كثير من الباحثين في مجال الظاهرة الاجتماعية ، على الابتعاث إلى الجامعات الأجنبية في دول أوربا والولايات المتحدة وكندا والاتحاد السوفياتي ، وقد أصيب هؤلاء الدارسون بالانبهار والإعجاب بنمط الحياة في هذه المجتمعات ، والأفكار والفلسفات التي تسودها والنظم السياسية التي تطبقها ، وقد أعقب حالة الانبهار والإعجاب اقتناع بهذه المنظومة من الأيديولوجيات والنظم ، تحول في معظم الأحوال إلى اعتناق ، تطور إلى اعتقاد ، وقد عُرفت هذه الظاهرة بظاهرة التغرُّب ، وقد ترتب على هذه الظاهرة نتائج عديدة ، تركت آثارها السيئة على الفكر الإسلامي في الدول الإسلامية .

صاحب حركة الابتعاث وظاهرة التغرُّب حركة ترجمة واسعة النطاق ، قام بها المبتعثون والدارسون أنفسهم ، انطلاقاً من إلمامهم بلغات الدول المقيمين فيها ، شملت هذه الحركة الأفكار والفلسفات والنظم السياسية ، وقد رسخ في ذهن العامة أن ترجمة تلك الفلسفات والنظم والأفكار يعني الإعجاب بها والرغبة في تطبيقها ، وكان ذلك هو نفس رأي وهدف الكثير من المترجمين ، وقلة قليلة منهم التي تمثل هدفها الأساسي في الرغبة المجردة في الإطلاع على ثقافات ومعارف الآخرين .

بفعل العاملين المتقدمين أقدم الكثير من الدول الإسلامية على نقل وتطبيق نماذج من النظم السياسية الأجنبية ، وذلك لسببين :

– السبب الأول : عدم وجود بدائل نابعة من الفكر الإسلامي ، الذي بدا في ذلك الوقت مهلهلاً ، وغير قادر على تقديم البديل الملائم .

– السبب الثاني : إعجاب المجتمعات الإسلامية ، شعوباً ومثقفين ، بنماذج النظم السياسية والاقتصادية الأجنبية ، سواء أكانت فردية أو شمولية .

عدم قيام حالة من التآلف بين الفلسفات والنظم المستوردة ، وبين المجتمعات الإسلامية ، في الوقت الذي وجدت حالة من الاغتراب بين المواطن ونظامه السياسي والقانوني ، وهذا ما يفسر حالة الفوضى وعدم الاستقرار والتغيير الأيديولوجي والنظمي المستمر ، داخل تلك المجتمعات .

كان هذا هو حال الفكر الإسلامي فيما يتعلق بالظاهرة الاجتماعية ، ومن ثم فإن البحث في هذه الظاهرة المهمة ، يستوجب الخروج من الأزمة التي انزلق إليها الفكر الإسلامي بوصفه السابق ، والخروج من تلك الأزمة يعني الارتقاء فوق مستوى الواقع وذلك الارتقاء لابد أن يتم على ثلاثة مرتكزات : الارتقاء بالمفكر ، والارتقاء بالمنهج والارتقاء بأدوات التحليل ، والتي سنفصلها فيما يلي :

• الارتقاء بالمفكر :

المفكر هو أهم مرتكزات الارتقاء فوق مستوى الواقع ، فالمفكر هو الباحث في الظاهرة الاجتماعية ، والمتحمل لعبء التقاط واستنباط الظاهرة الاجتماعية من مصدري التشريع الإسلامي ، وكذا في الممارسات التي رصدها التاريخ الإسلامي في عهد النبوة الزاهر ، وفي

عهد الخلفاء الراشدين وتابعيهم ، قبل أن تخرج تلك الممارسات عن إطار مرجعها الأصولي الذي وُضعت قواعده في عهد النبوة الزاهر .

والمفكر الباحث الذي يؤول على نفسه ، أن يبحث في الظاهرة الاجتماعية وعناصر الوجود الإنساني ، عليه قبل أن يشرع في ذلك البحث ، أن يقوم بعدة عمليات تأهيلية ، يتمثل أهمها في الآتي :

– على المفكر الباحث في عناصر الوجود وأوجه النشاط البشري ، أن يتجرد من المفاهيم والأحكام المسبقة التي استقرت في ذهنه وضميره ، حول نماذج الممارسات العملية في المجتمعات الأجنبية ، والتي أضفي عليها صفة النموذجية ومسحة المثالية سواء تم إقناعه بهذه الأحكام ، أو توصل إليها ، نتيجة لإتباع منهج بحث خاطئ وأدوات تحليل غير سليمة .

– على المفكر الباحث في عناصر الوجود الإنساني وأوجه النشاط البشري ، أن يتجرد كذلك من المفاهيم والأحكام المسبقة ، التي استقرت في ذهنه وضميره ، حول الإسلام كإطار عام وشامل ، يستوعب كافة الظواهر الإنسانية ، ومفاد تلك الأحكام " أن الإسلام دين وشعائر فقط وليس حياة وشرائع " .

– على المفكر الباحث في أوجه النشاط الإنساني ، أن يدرب عقله ، ويمرن فكره ، على إمكانية استخدام منهج للبحث ، وأدوات وقواعد للتحليل ، تتفق مع طبيعة الإسلام كإطار عام ، ومرجع نهائي للظاهرة الاجتماعية محل البحث والدراسة .

– على المفكر الباحث في الظاهرة الاجتماعية ، أن يبدي استعداده الروحي والوجداني ، وما يتطلبه ذلك الاستعداد من قوة عقيدة ، واتساع أفق ، ورحابة صدر وقدرة فائقة على البحث ، ومقدرة متميزة ، على تتبع الظاهرة الاجتماعية ، بمعانيها ومضامينها ، التي قد تختلف شكلاً وهيكلاً ، وتتفق مضموناً وجوهراً .

– على المفكر الباحث في الظاهرة الاجتماعية ، أن يتقن ويجيد عمليات الرجوع إلى التفاسير الخاصة بالقرآن الكريم ، قديمها وحديثها وصحاح جوامع الحديث الشريف ، وأمهات كتب السيرة النبوية ، وسير الصحابة والتابعين ، وكتب التاريخ الإسلامي في عصوره الزاهرة ، التي استخدمت مناهج بحث موضوعية ، وأدوات وقواعد تحليل محايد .

– على المفكر الباحث في عناصر الوجود الإنساني وأوجه النشاط البشري ، في حالة قيامه بتحليل الوقائع والممارسات ، أو الأجهزة والتنظيمات ، خلال فترات حكم بعينها ، أن لا يتعامل مع تلك الوقائع والممارسات ، والأجهزة والتنظيمات ، بليّ عنقها ، واستدعائها إلى عصرنا ، ولكن بالسفر عبر الزمن ، والعودة إليها في عصرها وتحليلها بأدوات تحليل تتواءم مع ذلك العصر ، ولا تغفل العامل الزمني .

• الارتقاء بالمنهج :

منهج البحث من أهم العوامل التي تساعد المفكر الباحث على القيام بمهمته بتفوق واقتدار وكفاءة وفعالية ، ويحتاج البحث في عناصر الوجود الإنساني والظاهرة الاجتماعية ، إلى مناهج بحث ذات طبيعة خاصة ، ويتمثل أهم تلك المناهج في الآتي :

– مناهج تفسير القرآن الكريم : تتعدد مناهج تفسير القرآن الكريم ، الذي يتوجب على المفكر الباحث الاستعانة بها ، عندما يرجع إلى كتاب الله ، بوصفه المرجع النهائي للبحث في الظاهرة الاجتماعية ، ومن أهم مناهج التفسير :

○ التفسير حسب المعاني الخاصة بظاهر النص ، ويغلب على التفسير اقتصاره على إيضاح المعاني اللغوية للألفاظ والعبارات الواردة في آيات الذكر الحكيم .

○ التفسير حسب أسباب نزول الآيات ، وهذا التفسير يتجاوز إيضاح المعاني اللغوية للألفاظ والعبارات ، إلى أسباب نزول الآيات ، كما ورد في صحيح أحاديث الرسول الكريم ، وروايات كبار الصحابة والتابعين .

○ التفسير الذي يجمع بين المنهجين السابقين ، ويضيف إليهما شروحاً حول ما يتجاوز خصوصية أسباب النزول إلى عمومية المعاني ، وشمول الخطاب ، إلى سائر الحالات الشبيهة وعموم المسلمين .

– صحاح جوامع الحديث الشريف : الرجوع إلى جوامع الحديث الشريف ، واختيار صحاحها ، من المصادر التي يعتمد عليها ويعتد بها كثاني مصدر بعد كتاب الله ، لدراسة وتحليل موقف الإسلام تجاه عناصر الوجود الإنساني وأوجه النشاط البشري .

– كتب السيرة النبوية : الوصول إلى الأفعال ، وتحليل السلوكيات والممارسات ، ودراسة التنظيمات والأجهزة ، التي وُجدت في عهد رسول الله الزاهر ، لا يتم إلا من خلال الرجوع إلى أمهات كتب السيرة النبوية ، وهي تمثل مصدراً مهماً من مصادر الإسلام في دراسة الظاهرة الاجتماعية وعناصر الوجود البشري .

– كتب سير الصحابة ، وتاريخ الخلافة الراشدة : كتب سير الصحابة من أهم مصادر استقاء المعلومات حول السلوكيات والممارسات ، الخاصة بالتطبيقات العملية للجانب التطبيقي السلوكي في الظاهرة الاجتماعية ، كذلك من أهم الفترات في التاريخ الإسلامي ، التي ازدهرت فيها الأفكار النظرية ، وأينعت الممارسات العملية للنظرية الاجتماعية الإسلامية ، هي فترة الخلافة الراشدة ، ومن ثم فالرجوع إلى تلك الفترة ، ودراسة ما احتوته من أفكار ونظريات ونظم ، بدقة بالغة ، وموضوعية شديدة ، والإطلاع على سير الصحابة ، واستنباط ما ورد فيها من نماذج وأمثلة ، كل ذلك يعد ضرورة ملحة ، لا بديل عنها للمفكر الباحث في الظاهرة الاجتماعية وعناصر الوجود الإنساني في الإسلام .

• الارتقاء بأدوات وقواعد التحليل :

المفكر الباحث في الظاهرة الاجتماعية في الإسلام ، إضافة إلى ما يحتاج إليه من منهج بحث راقي ، يتواءم مع طبيعة الدين الإسلامي الفذة ، يحتاج كذلك إلى أدوات وقواعد تحليل ، قادرة على استنباط جزئيات ودقائق تلك الظاهرة ، من مصادر التشريع والفكر الإسلامي المختلفة ، وتتمثل أهم تلك الأدوات والقواعد في الآتي :

– دقة الملاحظة والصبر والأناة والمثابرة : يحتاج البحث في الظاهرة الاجتماعية في الإسلام ، من المفكر الباحث ، إلى دقة ملاحظة ، وهمة عالية ، وعزيمة قوية ، وصبر وأناة ، حتى لا يصيبه الملل ، أو يأخذ منه الإجهاد ، أو يعتريه التواكل .

– لا اجتهاد مع النص : إذا كان هناك نص من القرآن الكريم ، أو الحديث الصحيح ، عندئذ لا ينبغي أن يكون هناك مجال للاجتهاد ، ويتم اللجوء إلى النص والاكتفاء به لإتمام التحليل ، فحسبنا النص دليلاً .

– الإجماع : يعني الإجماع في مجال البحث في الظاهرة الاجتماعية في الإسلام ، إجماع الآراء المشهود لها بالعلم والاطلاع والاتزان والصلاح ، وثقة الآخرين ، ويكفي اجتماع تلك الآراء حول أمر بعينه ، أو رأي بذاته ، للأخذ به واعتماده .

– في الاستشهاد : عند الاستشهاد بآيات القرآن الكريم ، لا ينبغي فصل الآية عن سياقها ، أو الاستشهاد بصدرها دون عجزها ، أو بعجزها دون صدرها .

– رفض الغريب : ينبغي عدم اللجوء إلى غريب التفسير ، أو الحديث ، أو الرواية أو التحليل ، حتى ولو كان ذلك الغريب سيحقق هدف البحث ، ويثبت ما يذهب إليه .

– الحالة الخاصة التي يُقصد بها عمومية الخطاب : ينبغي التنبه والالتفات إلى الحالات الخاصة بأسباب نزول الآيات القرآنية ، والتي يُقصد بها عمومية الخطاب إلى كافة المسلمين ، فهذه الحالات دائماً ما تقرر أحكاماً ، وتقرّ توجيهات ، وتنظم ممارسات ، وتضبط سلوكات ، وتضع قواعد وقوانين .

– القياس : القياس في البحث ، يعني سحب الحكم في حالة بعينها ، وإطلاقه على حالة أو حالات أخرى ، مع اشتراط التجانس بين الحالة الأولى والحالات الأخرى ، ولهذه الأداة أو القاعدة أهمية كبيرة في البحث في الظاهرة الاجتماعية في الإسلام .

– في العلاقة بين الخاص والعام : ينبغي التدقيق في الوقائع التي يتم فيها سحب صفات وأحكام الخاص لإطلاقها على العام ، حيث أن هذه العملية تتطلب مهارة من الباحث ، في التقاط أوجه الشبه والتماثل التي عادة ما تخدع الكثيرين ، بما ينعكس على سلامة الأحكام .

– في العلاقة بين الجزء والكل : كذلك ينبغي التدقيق في الوقائع التي يتم فيها الانتقال من الجزء إلى الكل ، كما في القاعدة السابقة .

– ما لم يرد فيه نص : ما لم يرد فيه نص قرآني ، أو حديث صحيح ، أو رواية ثابتة عن التابعين ، أو فكر المفكرين الثقاة ، فيخضع للتحليل الموضوعي المحايد ، الذي يتفق مع الفطر السليمة ، والعقول الراجحة ، والنفوس السوية .

obeikandl.com

المبحث الثاني

المواءمـــــة

المواءمة هي المحور الثاني من محوري إشكالية الفكر الإسلامي المعاصر والمواءمة تعني إيجاد حالة من التلاقي والعناق بين الفكر الإسلامي والواقع المعاصر ، وهذا التفاهم والتناغم بين الفكر الإسلامي والواقع ، ينفي عن ذلك الفكر تهم الانعزالية والجمود والانغلاق ، ويوضح حقيقته المتمثلة في قدرته على التأقلم والتكيف ، ويثبت ما له من خاصية التعامل والتفاعل مع كل زمان ومكان ، وكذلك فذلك التناغم يبرهن على أن الواقع المعاصر لا يمكن أن يستعصي على الفكر الإسلامي ، فيمكن أن يتحول إلى مادة طيّعة قابلة للتشكل والتحوير وفقاً لما جاء في شريعة الإسلام ، ونوضح ذلك من خلال الآتي :

أولاً : الفهم الكلي الشامل للتصور الإسلامي :

تبدأ المواءمة من خلال عملية جذرية تهدف إلى الفهم الكلي الشامل المتكامل للعقائد والقيم والمفاهيم التي يقوم عليها التصور الإسلامي ، ويتم ذلك الفهم من خلال عملية ربط بين التوحيد والفقه ، أي التشريع والمعاملات .

وذلك يعني أن تكون العقائد والقيم والمفاهيم الإسلامية الأساسية ، التي تقوم على مبدأ التوحيد ، هي التي تحكم المعاملات والتنظيم الاجتماعي وتوجههما ، وتقر ضوابطهما القانونية على هذا التفاعل والترابط .

obeikandi.com

ثانياً : وضع الواقع المعاصر في إطاره الإسلامي :

كذلك تتمثل أهم جزئيات عملية المواءمة في جعل الفكر الإسلامي المعاصر منطلقات إسلامية : تبدأ من الواقع المعاصر لتضعه في إطاره الإسلامي المناسب ، ويمكن القيام بهذه الجزئية من خلال الآتي :

• مستلزمات التعامل مع الواقع المعاصر :

للتعامل مع الواقع المعاصر مستلزمات معينة ، ينبغي على الفكر الإسلامي المعاصر التنبه إليها ، والالتزام بها ، وتتمثل هذه المستلزمات في الآتي :

– وضوح الرؤية العقائدية : يتطلب وضوح الرؤية العقائدية أن تكون رؤية المفكر واضحة جلية ، غير متداخلة مع رؤى عقائدية أخرى ، منقولة أو موروثة ، كما ينبغي أن يدرك جيداً ماذا يريد من عقيدته ، وما هي القضايا التي يبحث عن معالجة عقيدته لها ، والتأكد من أن تلك الظواهر واقعية ، وذات شأن وتأثير في الواقع المعاصر ، وليست ظواهر وهمية أو هامشية من الصعب ضبطها ، والتثبت من ماهيتها ، كذلك ينبغي أن يمتلك المفكر شفافية وقناعة بأن العقيدة الإسلامية ، من السعة والرحابة بما يمكّنها من استيعاب قضايا العصر ، والتعامل مع الواقع المعاصر .

– نقاء المعتقدات : كذلك يلزم للتعامل مع الواقع المعاصر ، تنقية الأصول العقيدية من الشوائب والآراء والأفكار التي لحقت بها ، وغلّفتها خلال فترة الجمود الفكري الإسلامي ، كما ينبغي تجريد الأصول العقيدية من التفسيرات والتأويلات الدخيلة ، التي جاءت مع موجات الاستشراق .

– سلامة الممارسات الإسلامية : كذلك يعد من مستلزمات التعامل مع الواقع سلامة الممارسات الإسلامية ، وضمان سلامة الممارسات الإسلامية ، يتم من خلال الآتي :

○ من خلال دراسة الفترات التاريخية ، التي اتسمت بسلامة الممارسات الإسلامية أو الاستشهاد بتلك الفترات ، مثل عهد النبوة وعهد الخلفاء الراشدين .

○ من خلال الدعوة إلى ممارسات إسلامية سليمة ، قائمة على قواعد وأصول ، مستقاة من المصادر الأصلية للشريعة الإسلامية .

• التعامل مع المستجدات وحقائق الواقع المعاصر :

لكي تجعل من الفكر الإسلامي المعاصر منطلقات إسلامية ، تبدأ من الواقع المعاصر ، وتضعه في إطاره الإسلامي المناسب ، ينبغي التعامل مع ذلك الواقع ومواجهته بواقعية وموضوعية ، وليس برفض ذلك الواقع أو إنكار وجوده ، ويتم التعامل مع مستجدات وحقائق الواقع المعاصر ، كالآتي :

– التعامل مع الأفكار والفلسفات : الأفكار والفلسفات الاجتماعية المطروحة الآن على أرض الواقع ، تحتاج إلى دراسة مستفيضة ، وتحليل دقيق ، حتى يمكن الوقوف على ماهيتها ، وحتى يسهل بالتالي التوصل إلى صياغة أفكار وفلسفات بديلة ، اعتماداً على مصدري الشريعة الإسلامية [القرآن الكريم ، والسنة النبوية المطهرة] .

– التعامل مع القوانين والتشريعات الموضوعة : أما بالنسبة إلى القوانين والتشريعات الموضوعة ، فينبغي التعامل معها من خلال الرجوع إلى مصادرها وأهدافها ، حتى يمكن صياغة واستنباط المماثل لها ، والذي يمكن أن يقوم بدورها كبديل لها

– التعامل مع النظم السياسية : وفيما يتعلق بالنظم السياسية ، فالنظم السياسية الكائنة بمعظم الدول الإسلامية ، هي نظم مستوردة ، وهي في أغلبها مزيج من النظم ذات المذهب الفردي ، والأخرى ذات المذهب الشمولي ، وهذه النظم تحتاج إلى مراجعة شاملة ، لتحديد هويتها ومنابعها .

• الفكر الإسلامي المعاصر ، وصياغة البدائل :

ثم نصل إلى أهم مراحل المواءمة ، بين الإسلام بشريعته وفكره ونظمه ، وبين الواقع المعاصر بكل ما له وما عليه ، وتتبلور هذه المرحلة الحساسة والخطيرة ، في القيام بعملية صياغة شاملة ، لما يأتي :

– صياغة نظرية إسلامية : يمكن للفكر الإسلامي المعاصر ، صياغة نظرية سياسية إسلامية ، منطلقاً أساساً من هذا الفكر ، فالإسلام من الخصب والعطاء بما يجعل منه نبعاً لا ينضب ، وذخراً لا ينفد ، من الأصول والقيم والمبادئ ، في مجال السياسة والحكم .

– استنباط القوانين والتشريعات : يدّعي الكثيرون بأن الإسلام ليس لديه المقدرة على إمداد وتزويد الحياة العصرية باحتياجاتها ، وعناصر كيانها وانتظامها ، من التشريعات والقوانين ، والرد على تلك الدعاوى الداحضة ، لا يتم إلا من خلال تقديم الطرح الإسلامي ، لتنظيم كافة نواحي ومجالات الحياة العصرية .

– تخطيط النظام الإسلامي : لم يضع الإسلام نظاماً محدداً ذاتاً وصفةً ، ولكنه وضع الأصول والقواعد ، وترك لأبناء الأمة تخطيط ذلك النظام ورسمه بما يتواءم مع ظروف المجتمع ، ومتغيرات ومستجدات العصر ، وعليه يجب على المفكرين المسلمين الاجتهاد ، في إرساء قواعد نظام إسلامي ، يستمد عناصره وأساسياته من الإسلام بأصوله وفروعه .

obeikandi.com